

العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

## دفاع عن العولمة

د. عبد الوهاب الأمين \*

### نبذة عن المؤلف وإنجازاته العلمية

ولد بغواتي في الهند في سنة 1934 وتخرج في جامعة كمبرج في الاقتصاد في سنة 1956 وأكمل دراسته العليا في جامعة أكسفورد، والتحق بجامعة دهلي أستاذاً للتجارة الدولية ثم انضم إلى جامعة كولومبيا في نيويورك. وكان مستشاراً لمدير عام منظمة الجات خلال الفترة 1991 - 1993 ثم مستشاراً لمنظمة التجارة العالمية ومستشاراً لرئيس وزراء الهند في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الهند حالياً. ويعدّ بغواتي من أشهر كتاب الصحف العالمية مثل صحيفة النيويورك تايمز والوول ستريت جورنال والفائينشال تايمز.

نشر بغواتي عشرات الأبحاث في الدوريات الاقتصادية الدولية، والكتب في مجال الاقتصاد الدولي، ويعدّ من ألمع الاقتصاديين والمنظرين في التجارة الدولية بالنسبة لجيله. من كتبه المشهورة التي ترجمت إلى عدة لغات كتاب الحماية التجارية، الذي نشر في سنة 1988 وكتاب نظام التجارة العالمية والمخاطرة، ويعدّ الذي نشر في سنة 1991 وكتاب الهند في مرحلة التحول: تحرير الاقتصاد، الذي نشر في سنة 1993 وكتاب التجارة والهجرة والديمقراطية (1998)، وكتاب كيف أخفقت واشنطن في إدارة العولمة (2001) وكتاب التجارة الحرة (2002) وكتابه الحالي الذي نقدمه للقارئ العربي، هو أحدث كتبه قد أثار اهتماماً كبيراً لا في الأوساط الأكاديمية فحسب بل كذلك في المنظمات الدولية ومراكز البحوث العالمية بالإضافة إلى متخذي القرارات في الأقطار النامية، خاصة بعد ونشره كتاب جوزيف ستكلتز «العولمة وإحياءاتها» الذي نشر في سنة 2002 والذي قمنا بمراجعته ونشر في مجلة أوان في عددها رقم (6) الصادر في سنة 2004 وهو من أبرز منتقدي العولمة.

\* أستاذ الاقتصاد والتمويل بكلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين.



العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

الجوانب الاجتماعية للعولة.

جاء عنوان الفصل الأول بصيغة سؤال لماذا هذه الحملة ضد العوالة؟ ويحاول المؤلف الإجابة عن السؤال قائلاً إنه من دون فهم الأسباب التي أدت إلى ردود الفعل ضد العوالة سيكون من الصعب دحض هذه المخاوف التي تتشبت بها الحركات المعادية للعوالة. ويشير المؤلف إلى أن المظاهرات الصاخبة التي حدثت في مدينة سياتل بولاية واشنطن في سنة 1999 إبان انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية كانت بمثابة الانطلاقة الدراماتيكية للنقاشات الحادة حول العوالة، حيث بدأ الكتاب بوجهون اللوم للعوالة عن كل شيء ابتداء من تشغيل الأطفال إلى التدهور البيئي والهيمنة الثقافية وكل المشكلات التي تعاني منها الأقطار الفقيرة.

يدعي المؤلف أن منتقدي العوالة يركزون على أسلوب البلاغة الكلامية المثيرة للعواطف. ويعتقد أن العوالة، إذا ما أحسنت إدارتها، هي أعظم قوة في العالم اليوم أن يمكن من خلالها تحقيق الرفاهية في الأقطار الأقل تقدماً. حيث إنها تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للأسرة الفقيرة التي ستمكن من إرسال أبنائها إلى المدارس بدلاً من العمل، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة تشغيل الأطفال في سوق العمل.

كذلك الحال بالنسبة لتحسين مكانة المرأة في المجتمع بعد حصولها على التعليم ودخولها سوق العمل. ويعتقد المؤلف بأن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى التلوث البيئي إذا ما تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة. أما فيما يتعلق بالهيمنة الثقافية، فيعتقد بأن العوالة لا تؤدي إلى هيمنة الثقافة البيضاء وإنما إلى إنتاج هجين من الثقافات المفعمة بالنكهة المحلية.

في الواقع أن المشكلة التي يواجهها أي كاتب هي أن الحركات المعادية للعوالة مازالت غير متبلورة، حيث إنها تضم مجموعات مختلفة توجه الاتهامات إلى العوالة حسب نظرتها الخاصة. لقد حاول المؤلف أن يحصر نقاد العوالة في مجموعتين:

### عرض وتعليق على محتويات الكتاب

كيف يستطيع المرء أن يقاوم قراءة كتاب يبدأ مؤلفه في المقدمة بالسؤال الآتي «هل العالم بحاجة إلى كتاب آخر عن العولمة؟ قد يوحي هذا السؤال بشيء من الاعتداد بالنفس، وكأن المؤلف يريد أن يقول بأن كتابه هذا يجب أن يضع حدا لجميع الاتهامات الموجهة ضد العولمة. والحق أن المؤلف يتمتع بمقدرة متميزة لدفع القارئ إلى الاقتناع بوجهة نظره المدافعة عن العولمة ضد جميع الاتهامات التي وجهت لها وذلك من خلال أسلوبه الأدبي الساخر في الكتابة ومعرفته العميقة أكثر من أي شخص آخر بجميع الانتقادات التي ظهرت ضد العولمة.

يعرف المؤلف العولمة من منظور اقتصادي، بأنها عبارة عن اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الرأسمالية وانتقال العمالة والتكنولوجيا. وعلى هذا الأساس، يعد المؤلف العولمة الاقتصادية نافعة وليست بحاجة إلى وجه إنساني لأنها تمتلك فعلاً هذا الوجه، إلا أنها يمكن أن تكون أكثر قبولاً إذا ما تم معالجة بعض السلبيات الناتجة عن تطبيقها، وهذا ما حاول المؤلف توضيحه في كتابه الذي يتكون من خمسة أجزاء: حيث يناقش في الجزء الأول الانتقادات الموجهة إلى العولمة. أما الجزء الثاني فيتناول الجوانب الاجتماعية للعولمة. أما الجزء الثالث يناقش الجوانب الاقتصادية للعولمة، مثل التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وانتقال العمالة. وفي الجزء الرابع، فيتناول التغيرات المحلية والدولية الضرورية من أجل تحسين أداء العولمة. أما الجزء الخامس والأخير، فإنه يلخص بصورة مقتضبة موقفه الداعم للعولمة. وقد خصص المؤلف كل فصل لمناقشة الانتقادات الموجهة للعولمة. فالقراء الذين قد يتوهمون بأن دراسة علم الاقتصاد تهتم حصراً بالجوانب المادية ربما يجدون عناوين فصول الكتاب مدعاة للاستغراب مثل: الفقر، تشغيل الأطفال، التمييز الجنسي، الديمقراطية، الثقافة، الأجور، شروط العمل، البيئة، وهي التي يعدّها المؤلف

العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

الأسلوب الأمثل للتعبير عن وجهة نظر المعارضين للعولمة، وإنما الأفضل هو استخدام أسلوب اللا عنف الذي دعا إليه المهاتما غاندي، والذي سار على نهجه مارتن لوثر كنك، إلا أنه لا يقدم للقارئ تفسيراً مقنعاً لتبرير جدوى هذا الأسلوب، رغم جدواه من الناحية التاريخية. ولعل من سخرية القدر أن كلا من غاندي ومارتن لوثر كنك، بوصفها نموذجين قياديين يحتذى بهما في الصراع ضد الظلم قد اغتيلتا عمداً. وعلى الرغم من تأكيد المؤلف أن نظام التجارة الحرة يتسم بمنافع عديدة، إلا أنه لا يدعو إلى إلغاء جميع القيود التجارية بصورة فورية؛ وذلك لمراعاة الظروف المحلية في الأقطار الفقيرة، كما أنه يبدى اهتماماً كبيراً بدور المنظمات غير الحكومية في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها هذه الأقطار في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة سكانها. ويعتقد المؤلف بأن المخاوف من العولمة، ربما تعود إلى المراحل الأولى، التي مرت بها العولمة، والتي ركزت بصورة أساسية على التطورات التقنية في مجالات النقل، والاتصالات بدلاً من التغييرات في السياسات الهادفة إلى معالجة المشكلات، كما هو الحال في الوقت الحاضر، إلا أنه، بدلاً من تحليل هذه السياسات، يكتفي بالقول بأن فوائد العولمة هي بالتأكيد أكبر بكثير من مساوئها. ويؤكد بأن المشكلات التي تعاني منها الأقطار الفقيرة لا تعزى إلى العولمة، وإنما إلى غياب السياسات، الهادفة إلى تحسين أداء العولمة. فزيادة الإنتاج، والاستهلاك من السلع، والخدمات يؤدي حتماً إلى حدوث تأثيرات سلبية على البيئة، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة. ويضرب لذلك مثلاً، فإن سياسة الحماية، أو الاكتفاء الذاتي، التي كان يتبعها الاتحاد السوفيتي السابق، أو الهند، وبعض الدول الأخرى في الوقت الحاضر لم تشكل ضماناً بعدم التدهور البيئي. كذلك، يعتقد أن حرية التجارة من شأنها خلق طبقة متوسطة، تستطيع في النهاية المطالبة بالحقوق الديمقراطية.

أمّا فيما يتعلق بانتشار الثقافة الأمريكية، المتمثلة في وجبات الطعام السريعة،

## دفاع عن العولمة

د. عبد الوهاب الأمين

المجموعة الأولى هي الرفضة للعولمة، مما يعني صعوبة التفاوض معها. أما المجموعة الثانية، فإنها تشكك في جدوى العولمة إلا إنها مستعدة للتفاوض. وعلى هذا الأساس، فقد حدد المؤلف موقفه لمناقشة الانتقادات والتحفظات التي أثارها المجموعة الثانية من النقاد. ويقرر أنه غير مقتنع تماماً بأن هذه المجموعة قلقة حقاً بجدوى العولمة من الناحية الاقتصادية وإنما تحاول استغلال الفرصة لجذب الانتباه إلى كتابها في وسائل الإعلام ويعتقد بأن معظم الانتقادات التي توجه إلى العولمة تتعلق بالأبعاد الاجتماعية لها، هذا بالإضافة إلى قضايا عدم العدالة في توزيع الثروة والتلوث البيئي وتشغيل الأطفال. إلا أنه يعتقد أن جميع هذه القضايا أقل أهمية من موضوع الفقر. ويوضح «المغالطات» التي يستخدمها معظم النقاد ضد العولمة، مشيراً إلى أن الكثير من المشكلات التي يركز عليها هؤلاء النقاد لا علاقة لها بالعولمة، حيث يردد كثيراً تساؤله بأسلوب ساخر «ما علاقة هذا بالعولمة؟»، فقد أصبحت العولمة برأيه شائعة نعلق عليها كل مشكلاتنا، حتى إذا فشل إنسان في قصة حب يعزوها إلى العولمة! وبهذا الأسلوب الساخر يدعو المؤلف منتقدي العولمة للاستماع إلى أغنية المغنية الشهيرة تينا تيرنر والتي مطلعها «ما علاقة الحب بهذا؟».

إننا نعتقد بأن المؤلف، رغم أسلوبه، كان غير موفق في هذا الطرح إذ إن نقل النقاش في موضوع خطير إلى هذا المستوى غير مناسب، خاصة وأنه يقر بوجود بعض السلبيات للعولمة وتقديمه بعض الأفكار الهادفة لتحسين أدائها، لاسيما ما يتعلق بالتعامل مع مشكلة هجرة العمالة، وإعادة النظر التجارية وغيرها من القضايا التي سبق أن طرحها في العديد من الكتب والمقالات في القيود المنشورة في الدوريات العلمية خلال السنوات الماضية. كما أنه لا يحاول ترك القارئ ليحدد موقفه من هذه القضية الشائكة وذلك باستخدامه أسلوب التهكم بوجهات نظر معارضي العولمة بدلاً من مناقشة آرائهم ودعم وجهة نظره بدلائل إحصائية، مما يقلل من مصداقيته. كما أنه يعتقد بأن أعمال العنف التي قد تحدث خلال المظاهرات ضد العولمة ليست

## العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

ويشير مثلاً إلى دراسة عن فيتنام أثبتت أن سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي بدأت منذ سنة 1980، قد أدت إلى زيادة الإنتاج، والصادرات، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الإقبال على التعليم، وانخفاض نسبة تشغيل الأطفال. ومع ذلك، فإنه يقر باحتمال ظهور بعض التأثيرات السلبية للعولمة، وبخاصة تجارة الأطفال، وانتشار الدعارة المرافقة لصناعة السياحة في كثير من الأقطار، إلا أنه يعتقد أن معالجة هذه المشكلات الخطيرة تتطلب اتخاذ إجراءات صارمة على المستوى الدولي، وليس من خلال وضع القيود على حرية التجارة، كما يطالب بذلك بعض النواب في الكونغرس الأمريكي؛ من أجل جعل الصادرات الأمريكية أكثر تنافسية. كما يعتقد أن فرض برامج إعادة الهيكلة على الأقطار النامية، تعترضها الكثير من المشكلات الاقتصادية، والسياسية مما يتطلب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في هذه الأقطار بصورة تدريجية، مع الاهتمام بالإصلاحات الاجتماعية.

ومع أن مشكلة الفقر تعدّ من أهم القضايا التي تعرض لها المؤلف في كتابه، إلا أنه يكتفي بمعالجة هذه المشكلة من خلال التحليل الكلاسيكي التقليدي، وهو أن التجارة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، الذي يؤدي إلى تقليل الفقر. وعلى الرغم من صحة هذا التحليل من الناحية النظرية، إلا أن الدلائل على أرض الواقع في كثير من الأقطار النامية لا تؤيد صحته. فاستناداً إلى تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1999، فإن نسبة أفقر 20% من سكان العالم من الناتج العالمي قد انخفضت من 3، 2% في سنة 1960 إلى 7، 1% في سنة 1980 وإلى 1% في سنة 1980، في حين ارتفعت نسبة أغنى 20% من سكان العالم من الناتج العالمي من 2، 70% في سنة 1960، إلى 3، 76% في سنة 1980، وإلى 86% في سنة 1999. أي أن الفجوة بين الأقطار الغنية، والأقطار الفقيرة أخذت في الاتساع. كما تبلغ ثروة أغنى 225 شخصاً في العالم أكثر من ألف مليار دولار، أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر 57% من سكان العالم، البالغ عددهم أكثر من (2500) مليون نسمة! وتزيد ثروة أغنى

## دفاع عن العولمة

د. عبد الوهاب الأمين

والتسلية، التي قد لا يراها البعض تتم عن الذوق الرفيع، فيبدو أن المؤلف يدرك هذه المخاوف، إلا أنه يعتقد أن الولايات المتحدة تدافع اليوم عن حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، وغير ذلك من الأمور، التي تعدّها الأنظمة التقليدية مهددة لقيمها الاجتماعية، والثقافية.

كذلك، يشير المؤلف إلى أن زيادة الأجور قد أدت إلى تحسين مستوى المعيشة في كثير من الأقطار، التي انفتحت على الاقتصاد العالمي، مقارنة بالأقطار التي مازالت تفرض القيود الصارمة على حركة اقتصاداتها. ويشيد بدور الشركات المتعددة الجنسية في نقل التقنيات، وأساليب الإدارة الحديثة إلى الأقطار النامية. ويعتقد أن هذا هو الطريق الأمثل للخروج من مشكلة الفقر. ويحاول جاهداً إقناع القارئ بوجهة نظره المتمثلة في أن العولمة ليست مفيدة فحسب، بل تتمتع بوجه إنساني أيضاً. ويعتقد أن الحكم النهائي فيما إذا كانت العولمة مفيدة أو ضارة، نعمة أو نقمة، يعتمد على كيفية التعامل معها. ويبدو هنا أن المؤلف يتفق، بصورة غير مباشرة، مع بعض الانتقادات الحادة، التي وجهها جوزيف ستكلتز، في كتابه الذي أشرنا إليه، لسياسة الإصلاحات الاقتصادية السريعة، التي قامت بها روسيا في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي والتي أدت إلى حدوث نتائج سلبية كبيرة، تمثلت في زيادة نسبة البطالة، والتضخم، وانتشار الجريمة، والفساد الإداري.

أما فيما يتعلق بسياسة التمييز ضد المرأة في الأجور، فيعتقد المؤلف أن المنافسة، وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية، من شأنه تحسين ظروف العمل بالنسبة للمرأة. ويشير إلى أن عمل المرأة في الأقطار الديمقراطية قد حسن كثيراً من وضعها، مقارنة بظروف مع ظروف العمل في الأقطار غير الديمقراطية، حيث انتشر الدعارة هي البديل المتاح. ويعتقد أن الانتقادات الموجهة إلى الشركات المتعددة الجنسية، بعدم مراعاة معايير العمل المعمول بها في الولايات المتحدة ليست منطقية، وذلك بسبب اختلاف ظروف المعيشة في الأقطار الفقيرة.



العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

بصفتها غاية بحد ذاتها، وإنما بصفتها وسيلة فاعلة، يمكن استخدامها في السياسات الرامية لمحاربة الفقر. كذلك، فإنه يقر بفشل حرية التجارة في حالات معينة، مثل حماية الملكية الفكرية، كما يتم تطبيقها في الوقت الحاضر، ويحذر من مغبة الاندفاع السريع في دمج اقتصادات الأقطار النامية في النظام المالي العالمي، قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه الاقتصادات من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ويؤكد بأن السياسات الواعية، هي تلك التي تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة، وفي الوقت نفسه تحمي المتضررين من التغيرات في قواعد اللعبة. ومما يدعو إلى الاستغراب أنه في الوقت الذي تمارس فيه منظمات العولمة - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية - ضغوطها على الأقطار النامية لفتح أسواقها للتجارة الحرة، فإن الأقطار المتقدمة مازالت تنفق مئات المليارات من الدولارات سنوياً لدعم المزارعين في دولها، وتعرض الكثير من القيود على دخول منتجات الأقطار الفقيرة إلى أسواقها. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلا أن المؤلف لا يعبره الاهتمام الكافي.

### تقويم نقدي للكتاب

يعكس الكتاب دون أدنى شك، مقدرة متميزة للمؤلف في عرض أفكاره، إلا أنه قد اعتمد، إلى حد كبير، على أسلوب السرد القصصي الأدبي، والاستعانة ببعض الاقتباسات من الشعراء، والكتاب المسرحيين، للتعبير عن آرائه على حساب الدلائل الإحصائية، مما قد يضيف بعض الشكوك على مدى صحة استنتاجاته على أرض الواقع. وربما كان ذلك متعمداً، على افتراض أن المؤلف أراد أن يصل كتابة إلى أكبر عدد من القراء العاديين؛ ليحظى بأكثر نسبة من المبيعات، حيث صنف فعلاً ضمن قائمة أكثر عشرة كتب مبيعاً في الولايات المتحدة. ويبدو أن موقف المؤلف من الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة غير واضح تماماً،

## دفاع عن العولمة

د. عبد الوهاب الأمين

ثلاثة أشخاص في العالم على الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأقطار الفقيرة البالغ عددها 48 قطراً، والبالغ عدد سكانها حوالي (600) مليون نسمة. ويكرر المؤلف، مرات عديدة، مقولة إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الفقر. وهذه مسألة قابلة للنقاش. صحيح أن معدل الفقر في العالم قد انخفض خلال عهد العولمة إلى حوالي النصف، خلال الفترة 1981-، 2001 إلا أن النسبة الأكبر من هذا الانخفاض، تعزى إلى حد كبير إلى التقدم الاقتصادي الباهر، الذي حققته الصين، رغم أن توزيع الموارد الاقتصادية فيها يخضع إلى السيطرة المركزية، وأن تجارتها الخارجية مازالت تخضع، أيضاً، إلى السيطرة الحكومية. فقد انخفضت نسبة الفقر من 28% إلى 9% خلال الفترة 1978-1998 في حين انخفضت نسبة الفقر في الهند من 51% إلى 26% خلال الفترة 1978-2000. ولكن صورة الفقر في المناطق الأخرى في العالم، خارج آسيا مازالت قائمة. فعلى الرغم من انفتاح أقطار أمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي على التجارة الحرة، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي فيها بنسبة 6, 1% خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أن نسبة الفقر في هذه الأقطار قد ارتفعت بنسبة 0, 1%. أما في أفريقيا، وجنوب الصحراء، فصورة الفقر أكثر مأساوية.

وفيما يتعلق بمسألة نمط توزيع الدخل، وهي من القضايا التي تستحق الاهتمام الكبير، فإن المؤلف اختزل هذا الموضوع في صفحتين فقط! إلا أنه أقر بأن العولمة بحاجة إلى إدارة أفضل؛ لتقليل الأضرار التي قد تلحق بالفقراء، وكذلك اتساع الفجوة بين الأقطار الغنية، والأقطار الفقيرة، وذلك من خلال تبني سياسة محددة؛ لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أولاً، التوصل إلى معايير عمل على المستوى الدولي. ثانياً، تحديد مفهوم نظام الحكم الجيد، من خلال دور المنظمات غير الحكومية بخاصة. وثالثاً، إدارة التحولات اللازمة نحو العولمة. وعلى الرغم من قناعته الراسخة بأهمية حرية التجارة، إلا أنه لا ينظر إليها

العلوم الإنسانية - العدد 17/16 - 2009

يبلغ مريضه بأنه قد يفارق الحياة قريبا، بسبب خطورة مرضه، فإنّ هذا لا يعني أنّه  
يتمنى الموت لمريضه. ترى هل كل من حذر من المساوئ المحتملة للعملة يتمنى لها  
الموت؟ نترك تقرير ذلك لفتنة القارئ الكريم.

## دفاع عن العولمة

د. عبد الوهاب الأمين

فتارة يشكك في جدوى التدخل الحكومي الواسع، وتارة يدعو إلى التدخل المباشر، وتنسيق السياسات، وهذا يقودنا إلى استنتاجين، الأول أن مناقشة المؤلف لبعض القضايا الساخنة لا تتسم بالوضوح التام، ويعزى ذلك إلى استخدامه الواسع للجمل الطويلة، التي تغرق القارئ بتعابير أدبية، تضع عليه الوصول إلى نتيجة محددة. والثاني، أن معرفة المؤلف الواسعة بالأدب والفلسفة، جعلته يفضل هذا الأسلوب في المناقشة، بدلاً من المنطق المقنع، الذي يستند إلى الدلائل الإحصائية.

وعلى الرغم من دفاع المؤلف المستميت عن العولمة، حيث عدّها «كجزء من الحل، وليس كجزء من المشكلة، فإنه لا يدعو إلى قبولها دون أي شروط. حيث إنّه ينتقد بحدة زج موضوع حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية، كما أنّه يشك في نزاهة الشركات الكبيرة، وتشجيعها للفساد الإداري، طالما كان ذلك يخدم مصالحها الذاتية.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنّ هذا الكتاب، ربما قد لا يكون الأخير، كما أراد له المؤلف، في قائمة الكتب العديدة التي صدرت، لحد الآن، حول العولمة. إلا أن هذا الكتاب بلا شك جاء رداً على كتاب ستكلتز «العولمة وإحباطاتها»، الذي صدر في عام 2002 وتصدر قائمة أكثر الكتب مبيعاً، وهو من منتقدي العولمة. وندعو القارئ المهتم لفهم خفايا النقاشات الحادة حول العولمة إلى قراءة «دفاع عن العولمة» أيضاً. ولكننا نود أن نختم هذه المراجعة بمقالة الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر، الذي يعدّ من أشدّ المدافعين عن النظام الرأسمالي، في كتابه الموسوم «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» (1942) الذي تنبأ فيه بزوال النظام الرأسمالي، وحلول النظام الاشتراكي محله، لا بسبب فشل الماكينة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، كما ادّعت الماركسية، وإنما بسبب النجاحات الباهرة التي حققها النظام الرأسمالي، والتي أدت إلى ظهور طبقة اجتماعية مناهضة للنظام، وهي النخبة المتعلمة (الاتلجنسيا). ويصور شومبيتر مشاعره حول الرأسمالية بحالة الطيب، الذي